مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها وقادتها

الدكتورة أحلام بيضون (بروفسور في القانون الدولي)

مقدمة

الفقرة الأولى: مفهوم الحماية بشكل عام

أولاً: التطور الذي طرأ على المفهوم

١- التدخل الإنساني

٢- إلى مسؤولية الحماية

ثانياً: المفهوم بين النظرية والتطبيق

١- الدفاع ضد انتهاكات داخلية:

٢- الحماية ضد أي اعتداء خارجي:

الفقرة الثانية: موضوعة جريمة إخفاء الصدر في القانون الدولي:

أولاً: طبيعة الجريمة:

١- صفة المجنى عليهم:

٢- صفة المتهمين أو الجناة

٣- الظروف والوقائع:

ثانياً: الوسائل المتاحة: قوانين ومحاكم

١- الجريمة وانتهاك القوانين الدولية

أ- الجريمة تشكل انتهاك القانون الدبلوماسي

ب- الجريمة تشكل انتهاك للقانون الإنساني

ج- الجريمة تشكل تهديداً للسلم الأهلي اللبناني، وللأمن والسلم الدوليين:

د- الجريمة تشكل انتهاكاً للشريعة الإسلامية، أي لقواعد عرفية ووضعية ملزمة للمسلمين.

٢- الجريمة في الإجتهد الدولي:

أ- في صلاحية محكمة العدل الدولية

ب- في إنتهاك القانون الدبلوماسي

ج- في عدم إمكانية تهرب الدولة الليبية من المسؤولية

- قضية الرهائن الأميركيين في طهران

- قضية مضيق كورفو

٣- في إمكانية الملاحقة أمام المحاكم الجزائرية

أ- المحكمة الجزائرية الدولية

ب- المحاكم الجزائرية الخاصة

ج- في إمكانية الملاحقة أمام المحاكم الوطنية (الصلاحية الدولية أو العالمية)

ثالثاً: متى تكون الدولة مسؤولة؟

١- القيام بعمل غير مشروع دولياً

٢- عدم إمكانية تبريره

الفقرة ٣: مسؤولية الدولة اللبنانية في الحماية

أولاً- بماذا قامت الدولة اللبنانية؟

١- العمل الحكومي: توصيف الجريمة

٢- العمل القضائي: مذكرة التوقيف

ثانياً- أين قصرت الدولة اللبنانية؟

١- عدم قطع العلاقات الدبلوماسية

٢- المماطلة وإطالة الوقت

٣- ضعف الإجراءات التي اتخذت من قبل السلطات اللبنانية:

٤- حصر الموضوع بالبعد الأمني وتغييب البعد الإنساني للقضية

٥- حصر الموضوع بالمحاكم اللبنانية، وعدم إثارته أمام المحاكم الدولية.

ثالثاً- ما الذي يجب عمله بعد صدور القرار الإتهامي الوطني؟

١- ملاحقة تنفيذ الحكم الجزائي الشخصي

٢- ملاحقة القضية أمام المحاكم الدولية

٣- اللجوء إلى تحميل الدولة الليبية مسؤولية الفعل، ووضع ذلك موضع التنفيذ

الخلاصة